# المفوضية الأوروبية

## مفاوضات تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا) بخصوص محور المنافسة ودعم الدولة

## ورقة توضيحية

## أفريل 2016

## (ترجمة غير رسمية)

تهدف هذه الوثيقة الى تقديم الخطوط العريضة لمقترح الاتحاد الأوروبي بخصوص محور المنافسة ودعم الدولة ضمن اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق "الأليكا" بين تونس والاتحاد الأوروبي. وقد قدم الاتحاد الأوروبي نص مقترحه الى الخبراء التونسيين في شهر أكتوبر2015 ونشره على صفحة المفوضية الأوروبية http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1380

### ❖ دوافع تخصيص محور حول المنافسة ودعم الدولة

يمكن للممارسات المخلة بالمنافسة المعتمدة من قبل بعض الشركات ان تحول دون الانتفاع بالمزايا الناجمة عن تحرير المبادلات التجارية كما يجب، عند فتح الأسواق، إعتماد قواعد تتعلق بدعم الدولة بهدف تهيئة ظروف تضمن تكافؤ الفرص بين الطرفين عند تحرير المبادلات التجارية

### ❖ السياق

يعد التقريب التشريعي ركيزة اساسية لتعزيز الاندماج الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي.

تضمن المنافسة الشفافة والنزيهة فرصا عادلة للمؤسسات التونسية والأوروبية عند تحرير المبادلات.

تحظر اتفاقية الشراكة المبرمة بين تونس والاتحاد الأوروبي لسنة 1995 بعض الممارسات والمعاملات المخلة بالمنافسة مثل التحالفات والإستغلال المفرط لمركز الهيمنة والاحتكار. وتنص على مراقبة دعم الدولة بإعتباره يؤثر على المبادلات بين تونس والإتحاد الأوروبي.

وتهدف القواعد المنصوص عليها في اتفاق الشراكة الحالي لتمكين الشركات من كلا الطرفين من النفاذ العادل والمنصف إلى الأسواق دون أن تعوقها الممارسات المخلة للمنافسة. ولهذا، يحدد الاتفاق المبادئ الرئيسية التي تضمن مراقبة الدولة للدعم واحترام شروط المنافسة.

❖ **أهداف التفاوض:**

يهدف مقترح الاتحاد الأوروبي إلى تحيين وتفعيل اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي وينص أساسا على:

- اتمام وتوضيح التراتيب الحالية:

بإضافة إشارة محددة لعمليات الدمج والنصوص التطبيقية ولقانون الدعوى الصادر عن محكمة العدل الأوروبية

- بتحديث الإشارات إلى معاهدات الاتحاد الأوروبي؛
- التصدي للاحتكار ومراقبة عمليات التركيز وذلك بالتوافق مع المكتسب التشريعي الأوروبي

- هيكل مستقل للمنافسة يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي لضمان التطبيق الفعال لقواعد المنافسة؛
- وضع تشريعات ذات الصلة بدعم الدولة متناغمة مع المكتسب التشريعي للاتحاد الأوروبي مع إحداث هيكل لمراقبة دعم الدولة ودعمها بالموارد المالية اللازمة والصلاحيات الكفيلة ب ضمان مراقبة فعالة لدعم الدولة